مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

مجلة علمية متخصصة تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية



العدد الخامس

2016

مجلـــة

الجمعية الجغرافية الليبية

العدد الخامس . 2016م

مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

البحوث والمقالات الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

تتم المراسلات والمشاركات على العناوين التالية:

- مكتب الجمعية الجغرافية الليبية بمدينة الزاوية .
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الغربية، طرابلس.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الجنوبية، سبها.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الوسطى، سرت
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، بنغازي

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغـازي ـ ليبيا

هاتف : 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور : 9097073

البريد الإلكتروني :

nat_lib_libya@hotmial.com

رقم الإيداع : / 2009

ردمك ISBN 978 – 9959 – 852 – -

التنفيذ الفني / أكرم محمود جودة

تصميم الغلاف / إياد أحمد جودة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يسَّر الله سبحانه وتعالى لبلادنا أن تتغلب على القوة الغاشمة التي كانت تشدها إلى الوراء وتعرقل مسيرة التطور فيها، وقد دفع الشعب الليبي في سبيل ذلك ثمناً غالياً من الدماء والأشلاء والأرواح الزكية ومن الدمار والخراب لكل مناحي الحياة، ولكن كل ذلك لا يثنينا عن مواصلة التقدم والدفع بعجلة التطور إلى الأمام. لقد أثبت الشعب الليبي دائماً أنه شعب حي قادر على مواصلة بناء الحياة من جديد بعد كل نكسة وفي أعقاب كل كبوة.

كابدت بلادنا الدمار والمعتقلات والموت في مكافحة الاستعمار الإيطالي، ثم جعلنا ذلك الاستعمار نعاني ويلات حربين عالميتين لا ناقة لنا فيهما ولا جمل. وتحرر الشعب الليبي من ربقة الاستعمار وخرج من تحت ركام حربين عالميتين يبني البلاد بجهد جبار وعزم لا يلين، ولكن القدر رماه بانقلاب عسكري أفضى إلى حكم دكتاتوري ظالم مستهتر هدم ما بناه الشعب وأتى على الأخضر واليابس، وانتفض الشعب الليبي من جديد باذلاً النفس والنفيس ليقذف بذلك الحكم المتسلط إلى مزبلة التاريخ، وما زال يعاني اليوم من مخلفات ذلك الحكم الغاشم وسلبياته، وينظر إلينا الناس اليوم بين شامت فرح بما نعاني وبين مشفق يرنوا إلينا بنظرة متعاطفة وقلب واجف يرجو لنا النجاة من الأحداث التي تحاول أن تدفع بنا إلى مصير مجهول. ولكن بوارق الأمل تلوح بين الفينة والفينة نابعة من عواطف وتصرفات الوطنيين من الليبيين ذوي المعدن النقي والإيمان القوي والعزم الأبي، ستبعث فينا تلك الومضات روح الأمل بالمستقبل والثقة بالنفس والتضحية في سبيل الوطن وعزة المواطن. لذلك نقف اليوم واثقين بأننا سنتمكن من بناء وطننا والدفع به

إلى التألق والأمان والعزة، وستتوالى أجيال من أبناء هذا الوطن تصحح ما فسد وتسترجع ما سلب وتبني ما تهدم.

تنظر الجمعية الجغرافية الليبية لجميع فروعها ومنتسبيها إلى المستقبل بثقة وأمل، وسنكون مستعدين لمد أيدنا متكاتفين مع أبناء هذا الوطن المخلصين لنسهم معا في بناء المستقبل المشرق، مؤتمراتنا العلمية الجغرافية تتواصل، وإنتاجنا العلمي يزداد عمقاً وانتشاراً، وها نحن نضع بين يدي القارئ الكريم العدد الخامس من هذه المجلة، وهو الإصدار الثاني بعد انبلاج ثورة 17 فبراير، وقد عقدنا العزم على مواصلة مسيرة هذه المجلة لتسهم بفاعلية في نشر العلم والثقافة، ولتتيح مجالاً آمناً للجغرافيين الليبيين لنشر إنتاجهم العلمي دون قيود، نعمل من أجل تحقيق حرية البحث والدراسة والإبداع في مجال علم الجغرافيا، وسنسعى دائماً إلى الأفضل، والله من وراء القصد.

جُهّز هذا العدد ليصدر خلال عام 2013 ميلادية، ولكن الظروف الصعبة والأحداث المؤلمة التي تمر بها ليبيا بصفة عامة وبنغازي بصفة خاصة، حالت دون إصداره في موعده.. نرجو من القارئ الكريم ومن السادة الذين أسهموا بالكتابة في هذا العدد أن يتقبلوا خالص اعتذارنا على هذا التأخير الخارج عن إرادتنا، ونبتهل إلى العلي القدير أن ينقذ بلادنا الحبيبة من كل مكروه، وأن يقيها شر الفتن وعبث العابثين، ويسبغ على ليبيا الأمن والأمان والاستقرار ويحفظها ويصونها ويبقيها حرة أبية.

أ. د. منصور محمد الكيخيا
رئيس الجمعية الجغرافية الليبية

الافتتاحية

هذا هو الاصدار الخامس من مجلة الجمعية الجغرافية الليبية يرى النور ويصل إلى أيدي القراء ــ خاصة الجغرافيين منهم ــ وهو يحوي عناوين متنوعة من شتى العلوم الجغرافية لدراسات كتبت بأقلام إخوة لهم مقدرة وكفاءة فيما كتبوا عنه.

ونحن نعتبر هذا العدد محاولة جادة لرسم طريق المستقبل، فدائرة تعاون الجغرافيين الليبيين مع هيئة تحرير هذه المجلة بدأت تتسع، واسهاماتهم بدأت تتنوع وباتت واقعاً يدركه الجميع، مما يدفع بي إلى الشد على الأيدي آملاً بذل المزيد من التعاون مع هيئة التحرير حتى نسهم جميعاً في حث الخطى للدفع قدماً بهذه المطبوعة الثقافية العلمية لبلوغ بر الأمان ومواصلة السير بثبات في سبيل التطور والنجاح، ونحن نختزن استعداداً يوفر لهذا الوطن انجاز كامل أمانيه، ودمتم بخير.

أ.د. الهادي مصطفى بولقمة

رئيس التحرير

محتويات العدد

الكفاءات الوطنية في ليبيا: نظرة تاريخية جغرافية

د. سعد محمد الزليتني

قسم الجغرافيا- جامعة بنغازي (بنغازي)

مقدمة ومدخل عام

تعتمد نهضة الأمم وتطورها على النخبة المتعلمة من ابنائها، فهي تعكس تأثيرات إيجابية على مجتمعها، لما تملكه من قدرة على اكتساب المعارف والتقنيات الحديثة وامتلاكها روح المبادرة والابتكار، ما يجعلها تتمتع بمستوى من الوعي يساعدها في اتخاذ القررات الصائبة أكثر من الفئات الأدنى تعليماً، كما يجعلها تسهم بفاعلية في تحسين الإنتاج وتعزيز النمو الاقتصادي (von Greiff 2007). وفي الوقت الحاضر حظيت الدراسات المعنية بإعداد الكفاءات وتنمية الموارد البشرية، باهتمام العديد من المختصين والمحللين (مطاوع 2002). ويقصد بالكفاءة Competence جملة الخصائص التي يتحلى بها الفرد أو يكتسبها (مثل المعرفة والمهارات والاتجاهات) ليتمكن من تأدية مهام معينة ضمن مجال معين (Sampson 2009). ويُعرَّف الشخص الكُفْءُ أو صاحب الكفاءة Competent person بأنه "الشخص الذي يمتلك المعرفة والمهارات اللازمة لتأدية عمل ما أو وظيفة ما بالمستوى المطلوب" (Bolderston 2007). وتعتبر مؤسسات التعليم العالي من أهم الوسائل المساعدة في تكوين الكفاءات العلمية والفنية من معلمين، وباحثين، وإداريين، ومهندسين، وأطباء وغيرهم، ممن يشكلون العناصر الأساسية لقاعدة البناء الفكري والعلمي للمجتمع، الذي يعول عليه في تحقيق التقدم والتطور (مرسي 1985).

وقد عانت ليبيا في الفترات الحديثة من نقص حاد في الكفاءات الوطنية، الأمر الذي دفع البلاد إلى الاستعانة بالعناصر الأجنبية للعمل في العديد من المجالات التقنية المتقدمة. وقد زادت االمشكلة تفاقماً في السنوات القليلة الماضية نتيجة المحاولات المبذولة لملاحقة حركة التطور العلمي والتقني المتسارعة التي تحدث في العديد من الدول النامية، مما دفع إلى زيادة الاعتماد على العناصر الأجنبية عالية التأهيل خصوصاً بعد إنشاء العديد من المشروعات التنموية الطموحة (الشريف 2004) مثل مشروع النهر الصناعي ومجمع الحديد والصلب. ولمعالجة هذا النقص عملت الدولة الليبية في العقود القليلة الماضية على نشر خدمات التعليم العالي من خلال إنشاء المؤسسات التعليمية بمختلف أنواعها ومستوياتها (كليات جامعية ومعاهد عليا) وكذلك إيفاد البعثات الدراسية إلى الخارج لتزويد القطاعات الإنتاجية والخدمية بالكفاءات الوطنية لتلبية متطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (التير 2005).

ولقد أسهمت السياسات التي هدفت إلى نشر خدمات التعليم العالي إلى زيادة أعداد الليبيين من حملة المؤهلات العالية (الدرجة الجامعية ودرجة الماجسيتير ودرجة الدكتوراه)، فقد ارتفع عددهم من 1,526 شخصاً في عام 1964 إلى 314,089 شخصاً في عام 2006 (جدول 1) بزيادة قدرها 312,563 شخصاً، وبنسبة زيادة بلغت 388.6%[1]. وعلى الرغم من أهمية هذا التطور وانعكساته الاقتصادية والاجتماعية، فإن التحليل المكاني Spatial analysis لهذه الظاهرة ظل ميداناً مهملاً من قبل الباحثين. وتعد قضية التنمية المكانية في ليبيا قضية حرجة نظراً لما يواجه المخططين وصناعَ القرار في الدولة الليبية من معضلات جغرافية واجتماعية، تتضح أبعادها إذا وضعنا في

1 ـــ استخدمت معادلة المتوالية العددية لحساب معدل التغير السنوي لحملة المؤهلات العالية للسنوات المبينة (أبوعيانة 1986).

الاعتبار المساحة الجغرافية الشاسعة للبلاد التي تبلغ نحو 1,7 مليون كيلومتر مربع، التي تغطي الصحراء القاحلة ما يقرب من 90% من إجمالي مساحتها، وكذلك حجم سكانها الصغير الذي بلغ حسب تعداد عام 2006 نحو 5,6 مليون نسمة، يتركز معظمهم (85%) فوق الشريط الساحلي الضيق (الشكل 1). هذه المعادلة الطبيعية البشرية الصعبة طالما مثلت تحدياً للمخططين والمسؤولين لدى الشروع في وضع أو تطبيق المخططات التنموية سواءً منها المتعلق بالبنية المادية أو ما يختص بالتنمية البشرية (بولقمة والقزيري 1995).

الشكل 1: التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا



المصدر: الكيخيا، 1995: 336.

تتضمن الورقة دراسة استطلاعية أولية عن التطور الكمي للكفاءات الوطنية[1] وأنماط توزيعها المكاني في ليبيا، وتعتبر الدراسات الاستطلاعية مفيدة في تسليط الضوء على المواضيع التي لم تنل الاهتمام المطلوب من قبل الباحثين. وفي هذا الخصوص يمكن اعتبار الموضوع الذي تطرحه هذه الورقة أحد الموضوعات التطبيقية في الدراسات الجغرافية، من خلال توضيح أهمية تحليل الأبعاد المكانية لمخرجات التعليم العالي، خاصة في هذه المرحلة المهمة من تاريخ ليبيا بما يسهم في تحديد التفاوت المكاني لتوزيع الكفاءات في البلاد، حيث تفيد الدراسات ذات العلاقة أن النمو المتفاوت في الأماكن والأقاليم المختلفة يؤدي إلى وجود مناطق متقدمة وأخرى متخلفة (حسن 1979).

الإطار النظري والدراسات السابقة

بدأ الاهتمام بموضوع رأس المال البشري Human Capital أواخر القرن الماضي حينما نشرت دراسات أشارت إلى وجود علاقة وثيقة بين مستوى التنمية الاقتصادية للدول ومقدار رصيدها من رأس المال البشري المتمثل في الكفاءات، وأن هذه العلاقة تتأثر بالتطور المدفوع بالعلم والمعرفة. وفي هذا الخصوص يجادل لوكاس (Lucas 1988) بأن النمو الأقتصادي لإقليم ما ينشأ نتيجة تراكم رأس المال البشري في هذا الإقليم، كما يشير فلوريدا (Florida 2002) إلى أن مستوى تطور الأقاليم في العالم يعتمد بصورة أساسية على مقدار ما يتمتع به رأس مالها البشري من جودة وكفاءة، وهو ما اطلق عليه

1 ــ يقصد بالكفاءات الوطنية في هذه الدراسة، السكان الليبيين من حملة المؤهلات العالية الممثلة في الشهادة الجامعية ودبلوم الدراسات العليا وشهادة الماجستير وشهادة الدكتوراه (الباحث).

مصطلح رأس المال المبدع Creative Capital، حيث يؤكد على أن القـوة الأساسية المحفزة للتنمية الاقتصادية تتمثل في السكان المبـدعين أو الطبقـة المبدعة Creative Class التي يعرفها بأنها الفئة التي تضم حملة المؤهلات العالية والأفراد المنخرطين في النـشاطات الإبداعيـة (العلميـة، والفنيـة، والتكنولوجية) وهي تتميز عن غيرها من فئات المجتمع بقدرة أفرادها علـى ترجمة ابدعاتهم إلى عوائد اقتصادية.

لقد أثار موضوع الكفاءات (أو رأس المال البشري أو الطبقة المبدعة) وأهميتها في عمليات التنمية جدلاً واسعاً بين المهتمين بالجغرافيا الاقتصادية، حيث تشير الدراسات ذات العلاقة إلى أن مستوى جودة القوى العاملـة يعـد المحدد الرئيسي للتفوق الاقتصادي للأقاليم، ولتحقيق ذلك فإنه ينبغـي علـى الإقليم (حضري أم ريفي) أن يكون منفتحاً وجاذباً لـرأس المـال البـشري (Petrov 2007)، فنمو أي إقليم وفقاً لوجهة النظر هذه يعتمد بصورة كبيـرة على مستوى القدرات الابداعية التي يتمتع بها سكان هذا الإقليم. جدلية الطبقة المبدعة أسهمت في ظهور عدد من الدراسات التطبيقية التي حاولـت قيـاس مستوى الابداع وانعكاساته على مستوى التنافس بين الأقاليم. وقد أثبتت هـذه الدراسات أن جودة الإقليم (التي يفسرها البعض بمقدار ما يتمتع به هذا الإقليم من تنوع وانفتاح) تعتمد على العوامل التي تسهم في جذب رأس المال المبدع، الذي يعمل كقوة محركة للنمو الاقتصادي، وفي هذا الخصوص يجادل فلوريدا ومؤيديه بأن الازدهار الاقتصادي لإقليم ما (أو مدينة ما) مشروط بقدرته على جذب الأفراد المبدعين والاحتفاظ بهم (Florida 2002).

وضمن هذا الإطار أشارت عدة دراسات إلى الإرتباط المباشر بين رأس المال البشري والتنمية الإقليمية، فالنمو الاقتصادي سواءً على المستوى الإقليمي أم على المستوى الوطني يعتمد إلى حد بعيد على القدرة على اكتساب المعرفة وتوليدها، فتركزُ رأسِ المال البشري في مكان بعينه لا يسهم في خفض تكاليف نقل المعرفة فقط وإنما أيضا في توليد معارف وأفكار وابتكارات جديدة تؤدي إلى الرفع من انتاجية الأفراد والمؤسسات مما ينعكس بصورة إيجابية على كامل الإقليم (Glaeser et al 1995).

وقد ألقت هذه الدراسات مزيداً من الضوء على بعض المظاهر المتعلقة بموضوع رأس المال البشري، فقد توصل جليسر وزملاؤه (Glaeser et al 1995) إلى وجود علاقة وثيقة بين نمو الدخل الفردي ومستوى راس المال البشري، وقام سيمون (Simon 1998) بقياس درجة الارتباط بين فرص التوظيف ومعدل راس المال البشري في الولايات المتحدة خلال الفترة 1940–1986، فوجد علاقة قوية بينهما، فكلما زاد معدل رأس المال البشري زادت فرص التوظيف المتاحة. كما توصل جلندون (Glendon 1998) إلى وجود علاقة ايجابية قوية بين مستوى رأس المال البشري في مكان ما والنمو الاقتصادي المتوقع، وأستنتج أن المدن والأقاليم التي تتمتع بمستوى عالٍ من رأس المال البشري يمكنها تقبل الأفكار والابتكارات الجديدة والتكيف معها بما يمكنها من تحقيق اقتصاديات متطورة.

وعلى المستوى الوطني، حاولت الهيئة القومية للبحث العلمي حصر الكفاءات الوطنية في ليبيا من خلال نشر دليل تضمن بيانات عن عدد 419 شخصا من الحائزين على المؤهلات العليا (درجة الماجستير ودرجة

الدكتوراه) في مختلف الفروع العلمية، حيث ضم الدليل أسماء أصحاب الكفاءات وتخصصاتهم العلمية والمؤسسات التي ينتمون إليها ومهامهم الوظيفية ونشاطاتهم العلمية (الهيئة القومية للبحث العلمي 1982). كما حظي قطاع التعليم العالي في ليبيا في السنوات الأخيرة باهتمام عدد من الباحثين ومحللي السياسات العامة (الفائدي وإبراهيم 1989، الحوات 1996، كعيبة 1998، الفنيش وآخرون 1998، الضعيف وآخرون 2001، قنوص والجروشي 2004، البدري 2007، التير 2005، الماقوري 2005، الأعور 2006، الشكشوكي 2006، الزليتني 2009) هذا الاهتمام جاء نتيجة لما شهده هذا القطاع من نمو سريع في خدماته وبرامجه، بالاضافة إلى أن هذا القطاع كما هو الحال في العديد من الدول النامية بدأ يواجه بعض المشكلات التي من أبرزها تدني مستوى مخرجاته وتفشي البطالة بين خريجي مؤسساته.

من الموضوعات التي ناقشتها هذه الدراسات موضوع التطور التاريخي لنظام التعليم العالي، وبنيته وخصائصه (الحوات 1996، الفنيش وآخرون 1998، الفائدي وإبراهيم 1989). واهتمت بعض الدراسات بموضوع العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والتطورات الاقتصادية والاجتماعية في المجتع الليبي، وأشارت هذه الدراسات إلى أن التوزيع غير المقنن لهذه المؤسسات أثر على مجمل أدائها وتدني مستوى مخرجاتها، وأن الزيادة في أعداد المؤسسات والخريجين كان كمياً وجاء على حسب الجودة والنوعية، كما ألمحت إلى اتساع الهوة بين مخرجات التعليم العالي والاحتياجات الفعلية للمجتمع، الأمر الذي تسبب في بروز ظاهرة البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي (كعيبة 1998، الماقوري 2005، الضعيف وآخرون 2001). كما اهتمت بعض الدراسات بالمشكلات والعوائق التي تقلل

من فاعلية مؤسسات التعليم العالي وتحدُّ مـن قـدرتها علـى أداء أدوارهـا المنوطة، بسبب ضعف امكانياتها المادية والبشرية، وعدم وجود معايير قياسية تنظم عملية إنشاء وتوزيع مؤسسات التعليم العالي (الطيـف 1999، قنـوص والجروشي 2004، البدري 2006، الماقوري 2005).

بناءً على المناقشة السابقة يمكن القول إنّه بالرغم من الإقرار بأهميـة رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية، فإن الباحثين والمحللين لم يمنحوا العوامل المرتبطة بالتوزيع الجغرافي لرأس المال البشري اهتماماً يذكر، فقـد بينت مراجعات سابقة في هذا الخصوص أن أغلب الدراسات المنجزة اهتمت بالأنماط والتوزيعات المكانية للهياكل الاقتصادية في حين أن ظلت الظاهرات المكانية المرتبطة برأس المال البشري أقل دراسة وتحليـلاً (Glaeser et al 1995).

الإجراءات المنهجية

تم الحصول على بيانات الكفاءات الوطنية من نتائج التعدادات العامة للسكان، التي تعد من أهم المصادر المتعلقة بالبيانات الأساسية للكتلة السكانية في ليبيـا (الكيخيا 2004). ويفيد العديد من المختصين أن التعدادات الـسكانية تعتبـر المصدر الرئيسي في جميع دول العالم لدراسة الخصائص السكانية في وقـت محدد وضمن منطقة محددة، وتستخدم البيانات المستمدة من التعـدادات فـي أغراض مختلفة ومتنوعة مثل النواحي الإدارية والتجارية والبحثيـة وإعـداد مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويُعرَّف التعداد بأنه: "عملية منهجية منظمة يتم من خلالها جمع وتجهيز وتحليـل ونـشر بيانـات ديموغرافيـة واقتصادية واجتماعية عن أفراد مجتمع معين سواءً على مستوى دولة بأكملها

أو جزء محدد المعالم منها في فترة زمنية معينة" (أبوعيانة 1986). وفي ليبيا أجريت ستة تعدادات رسمية، كان أولها التعداد الذي أجرى في عـــام 1954، ومنذ ذلك التاريخ تقرر أن يجرى التعداد العام للسكان كل عشر سنوات، حيث أجريت التعدادات العامة في الـــسنوات 1964، 1973، 1984، 1995، ثـــم التعداد الأخير في عام 2006. واعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي مـــن خلال استخدم أسلوب دراسة الحالة Case Study الذي يهتم بجمـــع بيانـــات ومعلومات تفصيلية عن الوضع القائم للحالة قيد الدراسة، وكـــذلك ماضـــيها وعلاقاتها لتحقيق فهم أعمق وأفضل للمجتمع الـــذي تمثلـــه (عليـــان وغنـــيم 2000). عقب استخلاص البيانات المطلوبة من التعـــدادات العامـــة للـــسكان المشار إليها، أعتمد الباحث في تحليل البيانات والنتائج على الإحصاء الوصفي من خلال حساب النسب والمعدلات وعرضها في جداول وأشكال بيانية.

التطور التاريخي للكفاءات الوطنية

عندما حازت ليبيا على الاستقلال في عام 1951، صنفت ضمن الدول الأكثر تخلفاً في العالم، حيث تفيد التقارير والدراسات ذات العلاقة أنْ لا أمل يرجـــى في أي مستقبل يذكر للبلاد لأسباب عديدة من بينها صغر حجم السكان، وتفشي الفقر والأمية في المجتمع، بالإضافة إلى عدم توفر أية موارد اقتصادية تذكر، حيث اعتمد اقتصاد البلاد في تلك الفترة على الزراعـــة المعاشـــية وبعـــض المساعدات الأجنبية. أما فيما يتعلق بالموارد البشرية فقد كانت تعـــاني مـــن تخلف واضح بسبب انعدام التعلـــيم والتـــدريب والحـــوافز، وكـــذلك انعـــدام المؤسسات والمرافق والخدمات العامة (Lewis and Gordon 1954, Best and Blij 1977). في تلك الفترة سجلت نسبة الأمية بين السكان أكثر مـــن

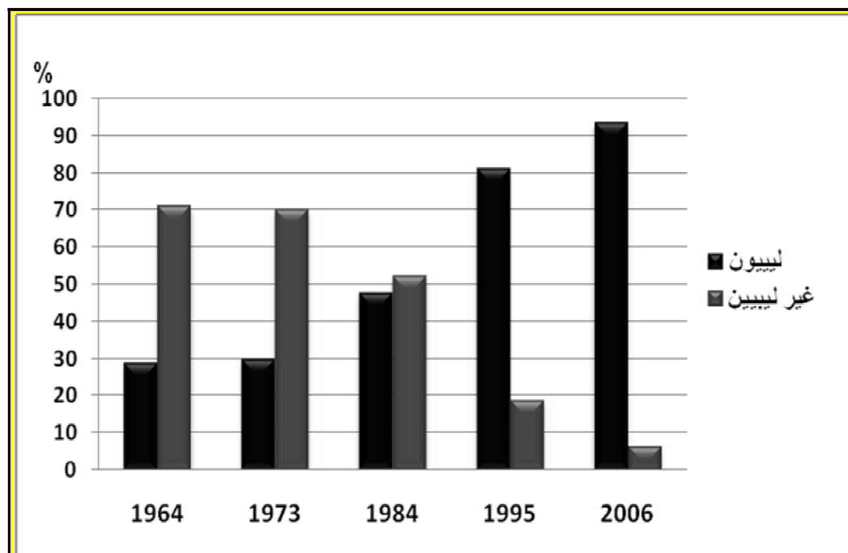
90%، ولم يزد عدد الحاصلين على مؤهلات جامعية عن 14 شخصاً معظمهم من خريجي الأزهر ودار العلوم بمصر، ولم يكن بينهم مهندسٌ ولا طبيبٌ ولا أستاذٌ جامعيٌ (التير 2005). في تلك المرحلة كانت حركة التطور في المجتمع الليبي تسير بصورة بطيئة، غير أن هذا الوضع سرعان ما تغير عقب الاكتشافات النفطية التي أسهمت عائداتها في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وانعكست بصورة ايجابية على قطاع التعليم، الذي أخذت مؤسساته تنتشر بمختلف أنواعها ومستوياتها في مختلف المناطق وتقدم خدماتها لكل فئات المجتمع، وفي هذا الخصوص يفيد المختصون بأن التعليم يعد أحد القطاعات التي حقق فيها المجتمع الليبي قدراً كبيراً من التقدم (التير 1980، الحوات 1996).

ولقد ساعدت السياسة التعليمية الهادفة إلى نشر خدمات التعليم العالي وإتاحته لكل فئات المجتمع إلى حدوث زيادة واضحة في أعداد حملة المؤهلات العالية (الدرجة الجامعية ودرجة الماجستير ودرجة الدكتوراه)، حيث يتضح من الشكل (2) أن نسب الليبيين الحائزين على المؤهلات العليا ازداد بشكل سريع وواضح خلال الفترة الممتدة مابين 1964-2006، فحتى سنة 1973 كانت هذه النسبة منخفضة ولم تشكل سوى أقل من 30% من إجمالي حملة المؤهلات العالية آنذاك، غير أن التوسع في نشر خدمات التعليم العالي أسهم في زيادة عدد الليبيين الحائزين على المؤهلات العالية، حيث ارتفعت هذه النسبة ارتفاعاً سريعاً حتى بلغت نحو 48% في سنة 1984، ثم زادت إلى 81% تقريباً في سنة 1995، وواصلت ارتفاعها إلى ما يزيد عن 93% في سنة 2006، الأمر الذي يعني أن الليبيين الذين كانوا يشكلون أقل من ثلث إجمالي حملة المؤهلات العالية منذ نحو ثلاثة عقود باتوا يشكلون

الغالبية العظمى من هذه الفئة في الوقت الراهن. ويمكن تفسير هذا التطور في أعداد الكفاءات الوطنية إلى عاملين، أولهما الزيادة في عدد مؤسسات التعليم العالي وانتشارها في مختلف مناطق البلاد مما أسهم بالتالي في زيادة أعداد حملة المؤهلات العالية، وثانيهما انخفاض عائدات النفط خلال عقد الثمانينات، وتداعيات الحصار الجوي والحضر التجاري الذي فرض على البلاد خلال الفترة 1992–2000، نتيجة ضلوع السلطات الليبية في تفجير طائرة البانام الأمريكية فوق لوكربي عام 1998 مما أدى إلى مغادرة العديد من الخبرات الأجنبية للبلاد (Matar and Thabit 2003).

من خلال الجدول (1) يتضح أن عدد الحاصلين على المؤهلات العليا قد تضاعف أكثر من 220 مرة خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1964–2006، بمعدل زيادة سنوية كلية بلغت 488.6% خلال نفس الفترة، غير أن هذه الزيادة تتباين خلال السنوات الفاصلة بين التعدادات العامة للسكان حيث زادت بمعدل سنوي قدره 37% خلال الفترة ما بين عامي 1964–1973 وواصلت ارتفاعها لتصل إلى 41% في الفترة الواقعة بين 1973–1984، غير أنها انخفضت خلال الفترة الفاصلة بين تعدادي 1984–1995 إلى 17.3% مع زيادة بسيطة (17.9%) في الفترة الفاصلة بين تعدادي 2006/95. ويؤكد الزيادة الواضحة في عدد حملة المؤهلات العالية معدلهم مقابل كل ألف من السكان الليبين، حيث قفز هذا المعدل من نحو شخص واحد لكل ألف من السكان في عام 1964، ليسجل ما يقرب من 59 شخصا مقابل كل ألف من السكان في عام 2006، كما يبرهن أيضا على هذه الزيادة التغير في نظرة المجتمع الليبي نحو تعليم الإناث، حيث زادت نسبتهن من حوالي 6% من إجمالي حملة المؤهلات العالية في عام 1964 إلى 45% في عام 2006 (الجدول 1).

الشكل 2: التطور النسبي للكفاءات بين السكان الليبيين وغير الليبيين (1964-2006)



المصدر: الملحق 1.

جدول1: تطور عدد السكان الليبيين من حملة المؤهلات العليا(1964-2006)

السنوات	حملة المؤهلات			السكان	معدل الزيادة ٪	المعدل لكل ألف نسمة	معدل الإناث ٪
	ذكور	إناث	مجموع				
1964	1427	96	1523	1515501	-	1.0	6.3
1973	5743	856	6599	2052372	37.0	3.2	13.0
1984	27904	8453	36357	3231059	41.0	11.3	23.2
1995	76918	28701	105619	4389739	17.3	24.1	27.2
2006	172748	141341	314089	5298152	17.9	59.3	45.0

المصدر: التعدادات العامة للسكان للسنوات المبينة. النسب والمعدلات من حساب الباحث لأقرب كسر عشري.

الكفاءات الليبية المهاجرة

تتطلب دراسة الكفاءات الوطنية في ليبيا ضرورة الإشارة بايجاز إلى موضوع هجرة الكفاءات أو العقول Brain Drain وهو مصطلح يطلق على السكان الذين تلقوا تعليمياً أو تدريباً متقدماً، وتركوا بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى بحثاً عن ظروف معيشية أفضل. وفي هذا المجال تفيد الدراسات ذات العلاقة أن هناك عوامل عديدة تؤدي إلى بروز هذه المشكلة، التي من بينها سوء ظروف العمل وعدم الإحساس بالرضا الوظيفي، أو لدوافع اقتصادية أو سياسية (الحداد 2009). وهذه المشكلة تعاني منها العديد من الدول النامية، وفي هذا الخصوص لا تشكل ليبيا استثناءً، فهي كغيرها من الدول النامية باتت تعاني في السنوات القليلة الماضية من هذه المشكلة (الحداد 2009، Zaptia 2007).

ولعل بعض الظروف المشار إليها أو كلها دفعت أعداداً وفيرة من الكفاءات الوطنية إلى الهجرة إلى خارج البلاد، حيث تفيد التقديرات بأن نسبة الكفاءات الليبية المهاجرة تتراوح مابين 10% إلى 20% من إجمالي الكفاءات الوطنية (Docquier and Rapoport 2007: 205)، كما تشير دراسة أخرى إلى أن إجمالي عدد الكفاءات الليبية المهاجرة في الفترات الأخيرة بلغ 4,518 شخصاً في مجالات الطب والهندسة والتدريس الجامعي (الحداد 2009). هذا الفاقد الواضح في الكفاءات الوطنية الذي تتكبده البلاد، يتطلب من الباحثين والمسؤولين على حد سواء تحليل جوانبه واتخاذ التدابير اللازمة للحد من انعكاساته الخطيرة على المجتمع الليبي.

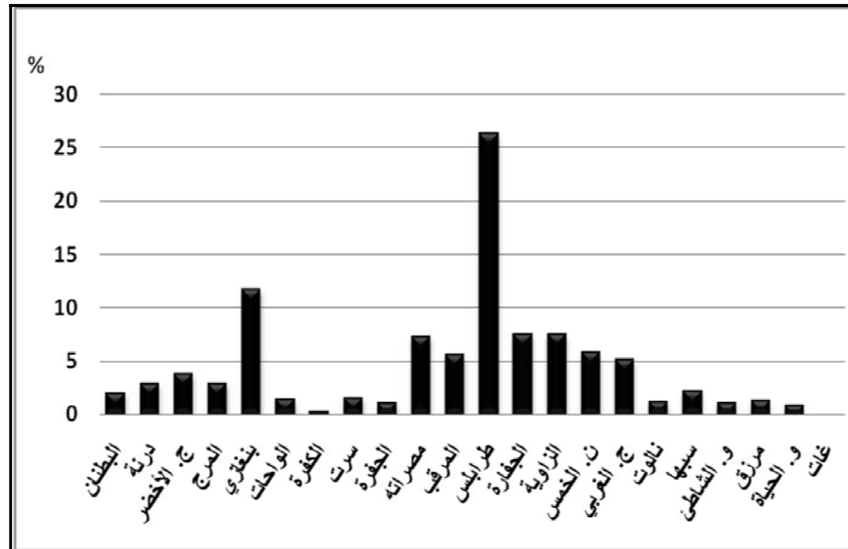
التوزيع الجغرافي للكفاءات الوطنية

وفقاً لبيانات التعداد العام للسكان لعام 2006، بلغ العدد الإجمالي للكفاءات الوطنية في ليبيا 314,089 أو ما يعادل نحو 6% من إجمالي السكان الليبيين، ويتوزع هذا العدد بين المناطق المختلفة البالغ عددها حسب التقسيم الإداري المعمول به في تلك السنة 22 منطقة[1]. وللتعرف على درجة التباين المكاني في توزيع الكفاءات بين مناطق البلاد تم استخدام معامل التركز Concentration Index الذي يستخدم بصورة واسعة في قياس مقدار تركز ظاهرة ما في منطقة معينة (الفرا 1983: 181). ويتبين من الشكل (3) وجود اختلاف واضح في مدى التركز الجغرافي للكفاءات بين مناطق البلاد، حيث تأتي منطقة طرابلس في المقدمة لكونها تستحوذ بمفردها على أكثر من ربع إجمالي الكفاءات الوطنية (26%)، ومن الطبيعي أن تحتل هذه المنطقة الترتيب الأول في هذا المجال إذا أخذنا في الاعتبار أنها الأكثر تطوراً وتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تضم عاصمة البلاد التي تعد أكبر المدن من حيث حجم السكان. وتأتي منطقة بنغازي في المرتبة الثانية بنسبة تركز تعادل نحو 12%، هذه المنطقة أيضاً تماثل في تطورها الاقتصادي والاجتماعي المنطقة السابقة كما أنها تضم مدينة بنغازي ثاني أكبر

1 ـ وفقاً للتقسيم الإداري المطبق في السنة التي أجري فيها التعداد العام للسكان 2006، قسمت البلاد إلى 22 شعبية (الهيئة العامة للمعلومات 2008). وفي هذه الدراسة استخدمت كلمة منطقة عوضاً عن كلمة شعبية، لكونها أكثر تعبيراً عن البعد المكاني للظاهرة قيد الدراسة، كما أن لفظة شعبية تذكر بمرحلة بغيضة من تاريخ البلاد (الباحث).

المدن الليبية من حيث الحجم السكاني. إن هاتين المنطقتين الليتين يتركز فيهما ما مقداره 38% من إجمالي الكفاءات هما الأكثر استقطاباً للهجـرة الوافـدة لعوامل عديدة لعل أبرزها توفر فرص معيشية أفضل بالاضافة إلى كونهما من المناطق التي عرفت التعليم النظامي الحديث بمختلف أنواعه ومستوياته فـي فترات مبكرة (الكيخيا 1995). أما بقية المناطق البـالغ عـددها 20 منطقـة فيتوزع فيها 62% من إجمالي الكفاءات الوطنية، حيث تتراوح فيها معـدلات التركز بين 7.6% لكل من منطقتي الجفارة والزاوية وتنخفض لتسجل أقل من 1% في المناطق الجنوبية في كل من وادي الحياة والكفرة وغات بمعـدلات تركز قدرها 0.9% و 0.3% و 0.2% على التوالي، ومن الواضح أن هـذه المناطق هي الاقل نمواً في المجالات الاقتصادية والديموغرافيـة. وللتعـرف على درجة الارتباط بين توزيع الكفاءات والسكان في المنـاطق تـم تطبيـق معامل الارتباط وبينت نتيجة التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية موجبـة قوية بينهما، حيث بلغ معامل الارتباط بين هذين المتغيرين 96%، مما يـدل على وجود ارتباط جغرافي قوي بين متغيري السكان والكفاءات في منـاطق البلاد.

الشكل 3: التركز الجغرافي للكفاءات حسب المناطق (2006)

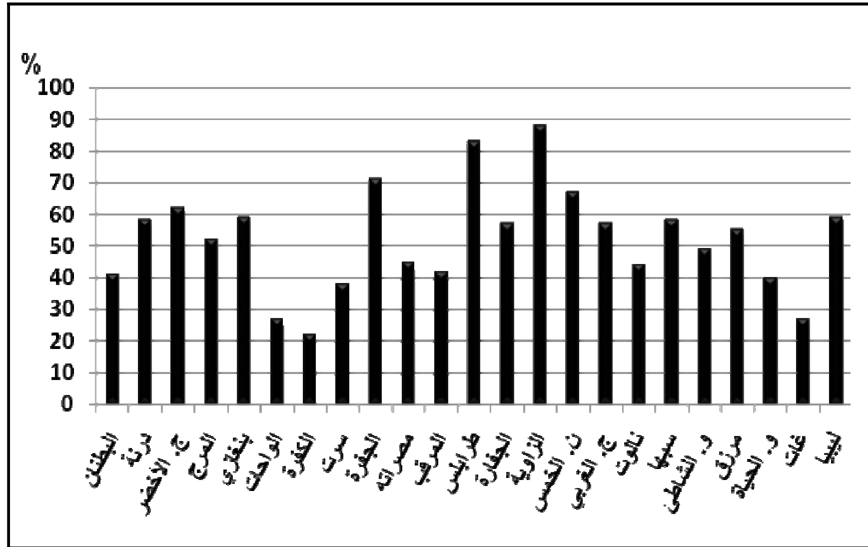


المصدر: المحلق 2.

من الأساليب الكمية المستخدمة في قياس مقدار ما تتمتع به منطقة ما من تطور أو تأخر في خاصية معينة هو معدلها بالنسبة لكل ألف من السكان، وقد تم استخدام معدل عدد الكفاءات الوطنية لكل ألف من السكان للتعرف على مقدار التباين بين المناطق في هذا الخصوص، ويتضح من الشكل (4) أنه على المستوى الوطني بلغ هذا المعدل 59 شخصاً لكل ألف من السكان الليبيين مع اختلاف واضح على مستوى المناطق. ولو استخدمنا المعدل الوطني كمؤشر عام لوجدنا منطقة واحدة يتعادل المعدل الخاص فيها مع المعدل العام هي منطقة بنغازي، في حين يزيد المعدل الخاص عن المعدل العام في خمسة مناطق هي الزاوية وطرابلس والجفرة والنقاط الخمس والجبل الأخضر، هذه المناطق يتراوح المعدل فيها بين 88 شخصاً لكل ألف من السكان كما هو

الحال في منطقة الزاوية (وهو أعلى المعدلات) و62 كما هو الحال في منطقة الجبل الأخضر، ويمكن تفسير ارتفاع المعدل في هذه المناطق لكونهـا مـن المناطق التي عرفت مدنها التعليم النظامي في وقت مبكر، كما شهدت تطوراً اقتصادياً واجتماعياً سريعاً في العقود القريبة الماضية (الحوات 1996، بولقمة والقزيري 1995). أما بقية المناطق البالغ عددها 16 منطقة فيقل فيها المعدل الخاص عن المعدل العام، هذه المناطق يتراوح فيها المعدل بين 22 شخـصاً لكل ألف من السكان كحد أدنى كما هو الحال في منطقة الكفرة و58 شخـصاً كحد أعلى كما هو الحال في منطقة درنة.

الشكل 4: معدل الكفاءات لكل ألف من السكان حسب المناطق (2006)



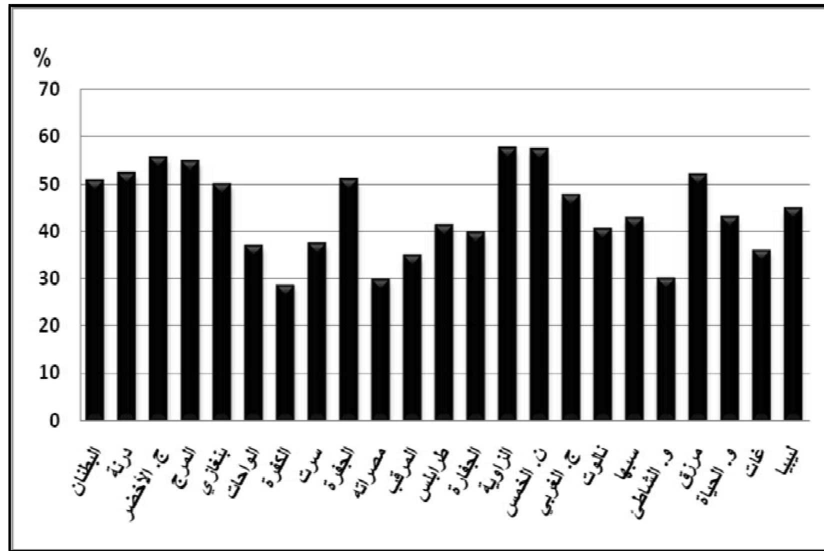
الملحق (2).

توزيع الكفاءات حسب النوع

لعل من أبرز مظاهر عدم المساواة Inequality في توزيع الفرص التعليمية في الدول النامية، التفاوت في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي بين الذكور والإناث، وتفيد الدراسات في هذا الخصوص إلى وجود تحيز واضح لصالح الذكور في معدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والحصول على المؤهلات العالية (Teferra and Altbach 2003, Akpan 1987). وقد سبقت الإشارة إلى أن السياسة التعليمية التي هدفت إلى نشر فرص التعليم العالي في مناطق البلاد أسهمت في حدوث زيادة ملحوظة في معدل الإناث الحائزات على المؤهلات العالية (الجدول 1) إذ سجل هذا المعدل في عام 2006 على المستوى الوطني مانسبته 45% من إجمالي حملة المؤهلات العالية. وبالرغم من أن هذا المعدل يعكس تطوراً ايجابياً يدعو إلى التفاؤل، فإن نظرة متفحصة إلى الشكل (5) تدل على وجود اختلافات واضحة على مستوى المناطق، فلو استخدمنا المعدل الوطني (45%) كمؤشر عام لمستوى تقدم أو تأخر المناطق في معدل حصول الإناث على المؤهلات العالية، لوجدنا أن هناك عشر مناطق يزيد فيها المعدل الخاص عن المعدل العام أعلاها منطقة الزاوية التي سجل المعدل الخاص فيها ما يقرب من 59% في حين يقل المعدل الخاص على المعدل العام في 12 منطقة أدناها منطقة الكفرة التي سجل المعدل الخاص فيها أقل من 29%. هذا التباين الواضح في المعدل بين المناطق يمكن تفسيره نتيجة اختلاف الخصائص الاقتصادية الاجتماعية السائدة، فحتى زمن قريب كان هناك تحيزٌ واضحٌ ضد انخراط الإناث في التعليم العالي لدى المجتمع الليبي بصفة عامة وفي المناطق الريفية بصفة خاصة (القماطي 1978) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن فرص التعليم

العالي لم تكن موزعة توزيعاً متعادلاً بين المناطق الجغرافية المختلفة، حيث نجد مؤسسات التعليم العالي أكثر ما تكون تركيزاً في المدن الرئيسية في حين ينعدم في المناطق الريفية والداخلية (الكيخيا 1995).

الشكل 5: التوزيع النسبي للحائزات على المؤهلات العالية حسب المناطق (2006)



المصدر: الملحق رقم 3.

الخاتمة

تناولت الورقة موضوع الكفاءات الوطنية في ليبيا، وقد دار النقاش ضمن الإطارين: الزماني من خلال تتبع التطور التاريخي لهذه الظاهرة، والمكاني من خلال تحليل التوزيع الجغرافي للمتغيرات ذات العلاقة. وقد بينت المناقشة السابقة أهمية الموضوعات المتعلقة بالتنمية البشرية وإعداد الكفاءات لارتباطها

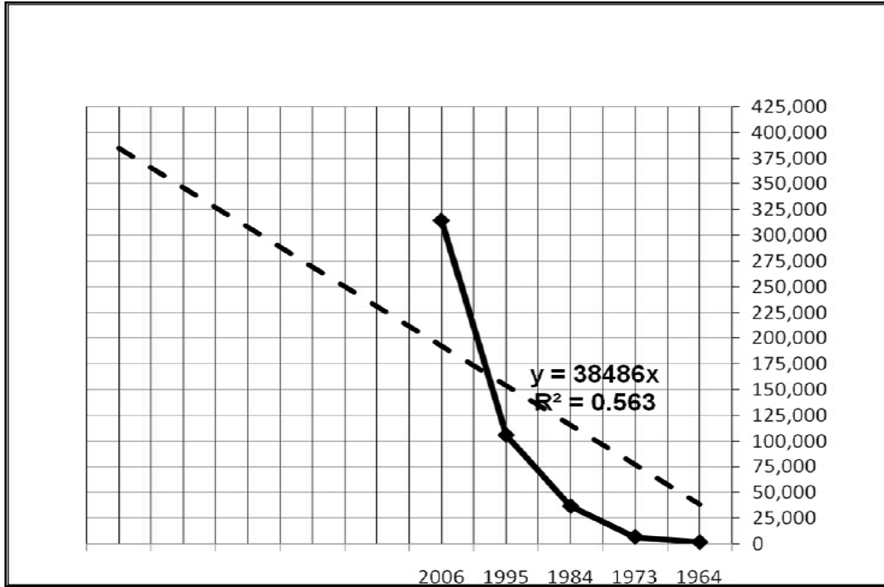
الوثيق بالتنمية الشاملة والعمليات الانتاجية في مختلف مجالاتها، كما بينت أن مؤسسات التعليم العالي تلعب دوراً مهماً وحيوياً في هذا الإطار من خلال قيامها بتطوير البنية الفكرية والعلمية التي تسهم في ملاحقة التطورات الحديثة.

وقد شهدت ليبيا في العقود القليلة الماضية تطوراً كمياً سريعاً بين السكان الليبيين من حملة المؤهلات العالية نتيجة الزيادة العددية في مؤسسات التعليمية وانتشارها في مختلف المناطق، الأمر الذي أحدث تطوراً سريعاً في أعداد الكفاءات الوطنية بصفة عامة وبين الأناث بصفة خاصة. ولعل هذه التطورات قد تعطي انطباعاً بالتفاؤل وإلى القول بأنها ستسرع في علمية إحلال الكفاءات الوطنية في الوظائف التي تهيمن عليها العمالة الوافدة المتخصصة. غير أن واقع الحال ينبئ بعكس ذلك، حيث يفيد العديد من المحللين والمهتمين بالمجال بوجود العديد من السلبيات التي تعيق هذا القطاع وتؤثر على مجمل أدائه وكفاءة مخرجاته. كما تفيد الدراسات بأن التركيز كان ولفترة طويلة على النواحي الكمية دون الاهتمام بالنواحي ذات العلاقة بالكيفية أو الجودة (شرننة والفرجاني 2007). وفي هذا الخصوص يشير أحد المختصين في مجالات السكان والتنمية في ليبيا (الكيخيا 2004: 305) إلى أن "بناء الإنسان المعاصر وتطوره لم يعد يقاس بما تحقق من انجازات الكم، أي من حيث الحجم والعدد فقط، بل بما تحقق من تنمية لقدرات كل فرد من مواطني الدولة وقيمة الإنسان فيه".

إن التطور الواضح في أعداد الكفاءات يستدعي ضرورة التعرف على ما إذا كان هذا العدد مرتبطاً باتجاه معين نحو الزيادة أو النقصان، ولمحاولة التنبؤ بما سيطرأ على هذه الظاهرة من تغيرات، تم تطبيق معادلة الاتجاه العام Secular Trend التي تستخدم للتعرف على العوامل المؤثرة في الاتجاهات

الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية (عليان وغنيم 2000). من الــشكل (6) يتبين أن الاتجاه العام للكفاءات يسير باتجاه زيادة قدرها 38,486 شخصاً في السنة، وتشير التقديرات إلى أن العدد الإجمالي من الكفاءات سيصل إلى نحو المليون في عام 2025، في حين يتوقع أن يبلغ العدد الإجمالي للكفاءات نحو المليون ونصف المليون شخص في عام 2040، الأمر الذي يدفع إلى القــول بأن السكان الوطنيين من حملة المؤهلات العالية سيسهمون بصورة فعالة فـــي تنمية البلاد وتطورها إذا ما تم الاهتمام بهذه الفئة وتنميتها من خلال تطبيــق الأساليب الفعالة المتعلقة بإدارة وتنمية الموارد البشرية وإعداد الكفاءات التـــي تتطلبها مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

الشكل 6: تطور الكفاءات الوطنية (1964–2006) مع تطبيق خط الاتجاه العام



المراجع

أبوعيانة، فتحي محمد (1986). **مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية.** بيروت: دار النهضة العربية.

الأعور، محمد علي (2006). **ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية،** الجزءان الأول والثاني، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس.

أمانة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد (1979). **النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1973.** طرابلس: مطبعة مصلحة الاحصاء والتعداد.

أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد، مصلحة الاحصاء والتعداد (د.ت.). **نتائج التعداد العام للسكان 1984 على مستوى الجماهيرية العظمى.** طرابلس: مطبعة مصلحة الاحصاء والتعداد.

البدري، عبدالرحيم محمد (2007). بعض مشاكل سياسات التعليم العالي بالجماهيرية العظمى، في: المغيربي، محمد زاهي بشير وآخرون (تحرير). **السياسات العامة: أبحاث مؤتمر السياسات العامة،** بنغازي 12-2007/6/14. مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، بنغازي، الصفحات 291-313.

بولقمة، الهادي مصطفى و القزيري، سعد خليل (1995). **الجماهيرية: دراسة جغرافية.** سرت: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

التير، مصطفى عمر (1980). **التنمية والتحديث: نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي.** طرابلس: معهد الانماء العربي.

التير، مصطفى عمر (2005). التعليم العالي والتنمية في ليبيا: نموذج الخط متعدد الالتواءات، في: الأعور، محمد علي (تحرير)، **ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية**. الجزء الاول، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الصفحات 25-45.

الحداد، عوض يوسف (2009). **دراسة أسباب هجرة العقول الوطنية وكيفية التعامل معها**. الموقع الالكتروني لمنتدى ليبيا للتنمية البشرية. www.Libyaforum.org/archieve/index.php?=com_cnten t&task=view&id=7715&Itemid=1

حسن، صالح فليح (1979). **جغرافية التعليم الابتدائي في العراق: دراسة في الجغرافية التطبيقية**. بغداد: مطبعة دار السلام.

الحوات، علي (1996). **التعليم العالي في ليبيا: واقع وآفاق**، طرابلس: منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية.

الزليتني، سعد محمد (2009). التعليم العالي في ليبيا: دراسة في أنماط التوزيع المكاني، **مجلة الجمعية الجغرافية الليبية**، العدد 36، الصفحات 139-172.

شرننة، فرحات صالح والفرجاني، سالم أحمد (2007). **المقومات الأساسية للاستثمار في الاقتصاد الليبي**. طرابلس: الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر.

الشريف، علي مصطفى (2004). الوضع السكاني وسياسة التعامل مع المسألة السكانية. في: أبوعائشة، سالم و ميلاد، ميلاد سعد (تحرير). **وقائع**

المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية. أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 21–2004/11/22، الصفحات 336–359.

الضعيف، رمضان مفتاح وآخرون (2001). **المعاهد المهنية العليا بين الواقع والمستهدف**، ورقة قدمت في ندوة تطور التعليم الهندسي والتقني مع بداية القرن الحادي والعشرين، هون، 30–2001/10/31، الصفحات 36–61.

الطيف، عمار (تحرير) (1999). **ليبيا: تقرير التنمية البشرية.** طرابلس: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق.

عليان، ربحي مصطفى وغنيم، محمد غنيم (2000). **مناهج وأساليب البحث العلمي.** عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الفائدي، محجوب عطية وأبراهيم، علي محمد (1998). التعليم الجامعي والعالي وتحديات المستقبل: نظرة تحليلية ونقدية، **مجلة قاريونس العلمية**، السنة 10، العددان 3–4، الصفحات 183–212.

الفرا، محمد على عمر (1984). **مناهج البحث في الجغرافيا بالوسائل الكمية.** الكويت: وكالة المطبوعات.

الفنيش، أحمد وآخرون (1998). **التعليم العالي في ليبيا: دراسة مقارنة.** طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي.

القماطي، أحمد محمد (1978). **تطور الإدارة التعليمية في الجماهيرية في الفترة 1951–1975: دراسة تاريخية تحليلية ميدانية**. طرابلس: الدار العربية للكتاب.

كعيبة، محمد سالم (1998). التعليم العالي وسوق العمل في ليبيا، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد 9، العددان 1–2، الصفحات 179–202.

الكيخيا، منصور محمد (1995). "السكان" في: بولقمة، الهادي مصطفى و القزيري، سعد خليل (تحرير). **الجماهيرية: دراسة جغرافية**. سرت: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

الكيخيا، منصور محمد (2004). المتغيرات السكانية والتنمية. في: أبوعائشة، سالم و ميلاد، ميلاد سعد (تحرير). **وقائع المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية**. أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 21–2004/11/22، الصفحات 282–308.

اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة للمعلومات (2008). **النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006**. طرابلس: الهيئة العامة للمعلومات.

الماقوري، علي رمضان (2005). العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل: الواقع وامكانيات التطوير، **الجامعي**، العدد 9، الصفحات 71–96.

مرسي، محمود أحمد (1985). دور التعليم العالي في أعداد الكفاءات من القوى العاملة. **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 13، العدد 4، الصفحات 129–153.

مطاوع، إبراهيم عصمت (2002). **التنمية البشرية بالتعليم والتعليم في الوطن العربي.** القاهرة: دار الفكر العربي.

المملكة الليبية، وزارة الاقتصاد والتجارة، مصلحة الاحصاء والتعداد (1965). **التعداد العام للسكان 1964.** طرابلس: مصلحة الاحصاء والتعداد.

الهيئة القومية للبحث العلمي (1982). **دليل الكفاءات العلمية الوطنية.** طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي.

الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (1998). **النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995.** طرابلس: مطبعة الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق.

Beine, M. Docquier, F. and Rapoport, H. (2008). Brain drain and human capital in developing countries: winners and losers. **The Economic Journal**, Vol. 118, pp. 631-652.

Best, A. C.G. and Blij (1977). **African survey**. New York: John Wiley & Sons.

Bolderston, A. (2007). Maintaining competence: a holistic view of continuous professional development. **Journal of Radiotherapy in Practice**, Vol. 6, pp. 133-141.

Florida, R. (2002). The economic geography of talent . **Annals of the Association of American Geographers**, Vol. 94, pp. 743-755.

Glaeser, E. L., J. A. Sheinkman, and A. Sheifer (1995). Economic growth in cross-section of cities . **Journal of Monetary Economics**, Vol. 36, pp. 117-143.

Glendon, S. (1998). Urban life cycle . **Working Paper**, Cambridge, MA: Harvard University.

Khadduri, M. (1963). **Modern Libya: a study in political development**. Baltimore: The John Hopkins Press.

Lewis, W. H. and R. Gordon (1954). Libya after two years of independence. **The Middle East Journal**, Vol. 8, No. 1, pp. 41-53.

Matar, K. I. and Thabit, R. W. (2003). **Lockerbie and Libya: a study in international relations**. North Carolina: McFarland & Company Inc.

Petrov, A. N. (2007). A look beyond metropolis: exploring creative class in the Canadian periphery. Canadian Journal of Regional Science, Vol. XXX, No. 3, pp. 451-474.

Sampson, D. G. (2009). Competence-related metadata for educational resources that support lifelong competence development programmes. **Educational Technology & Society**, Vol. 12, No. 4, pp. 149-159.

Simon, C. (1998). Human capital and metropolitan employment growth . **Journal of Urban Economics**, Vol. 43, pp. 223-243.

Von Greiff, C. (2007). Specialization in higher education and economic growth. [Online] http://www.ne.su.se/research/seminars/pdf/0704103.pdf, last accessed in 12/2/2011.

الملحق 1: تطور حملة المؤهلات العليا من السكان الليبيين وغير الليبيين (1964−2006)

الفئة / السنة	1964		1973		1984		1995		2006	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ليبيون	1526	28.9	6599	29.8	28940	47.6	105619	81.3	314089	93.4
غير ليبيين	3754	71.1	15566	70.2	31799	52.4	24333	18.7	22109	6.6
المجموع	**5280**	**100.0**	**22165**	**100.0**	**60739**	**100.0**	**129952**	**100.0**	**336198**	**100.0**

المصدر: التعددات العامة للسكان للسنوات المبينة. النسب من حساب الباحث.

الملحق 2: توزيع السكان الليبيين والكفاءات الليبية حسب المنطقة (2006)

ر.م	المنطقة	الكفاءات		السكان		المعدل لكل 1000 نسمة	نسبة الاناث
		العدد	النسبة	العدد	النسبة		
01	البطنان	6180	2.0	150353	2.8	41	50.8
02	درنة	8970	2.9	155402	2.9	58	52.4
03	الجبل الأخضر	11979	3.8	192689	3.6	62	55.7
04	المرج	9116	2.9	175455	3.3	52	54.9
05	بنغازي	36839	11.7	622148	11.7	59	50.1
06	الواحات	4382	1.4	164718	3.1	27	37.0
07	الكفرة	940	0.3	42769	0.8	22	28.7
08	سرت	5079	1.6	131786	2.5	38	37.5
09	الجفرة	3333	1.1	46899	0.9	71	51.0
10	مصراتة	22995	7.3	511628	9.7	45	29.9
11	المرقب	17448	5.6	410187	7.7	42	35.0
12	طرابلس	82725	26.3	997065	18.8	83	41.4
13	الجفارة	23989	7.6	422999	8.0	57	39.8
14	الزاوية	23747	7.6	270751	5.1	88	57.8
15	النقاط الخمس	18177	5.8	269553	5.1	67	57.5
16	الجبل الغربي	16454	5.2	288944	5.5	57	47.9
17	نالوت	3861	1.2	87772	1.7	44	40.7
18	سبها	6887	2.2	119038	2.3	58	42.9
19	وادي الشاطئ	3573	1.1	73443	1.4	49	30.2
20	مرزق	3977	1.3	72513	1.4	55	52.1
21	وادي الحياة	2807	0.9	70711	1.3	40	43.1
22	غات	581	0.2	21329	0.4	27	36.1
	ليبيا	**314089**	**100.0**	**5298152**	**100.00**	**59**	**45.0**

االمصدر: النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006. النسب والمعدلات من حساب الباحث.

الملحق 3: توزيع السكان الليبيين حسب المناطق والنوع والمستوى التعليمي

المنطقة	الدرجة الجامعية			دبلوم الدراسات العليا			درجة الماجستير			درجة الدكتوراه			المجموع العام		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
البطنان	2917	3009	5926	50	38	88	106	21	127	32	7	39	3105	3075	6180
درنة	4057	4614	8671	59	27	86	99	36	135	57	21	78	4272	4698	8970
الجبل الأخضر	4887	6526	11413	76	37	113	228	82	310	121	22	143	5312	6667	11979
المرج	3943	5005	8948	50	23	73	99	21	120	21	4	25	4113	5053	9116
بنغازي	16422	17554	33976	508	327	835	833	331	1164	620	244	864	18383	18456	36839
الواحات	2555	1592	4147	56	18	74	126	9	135	23	3	26	2760	1622	4382
الكفرة	638	267	905	9	2	11	19	0	19	4	1	5	670	270	940
سرت	2771	1815	4586	68	41	109	272	32	304	63	17	80	3174	1905	5079
الجفرة	1485	1662	3147	31	15	46	84	16	100	34	6	40	1634	1699	3333
مصراتة	14689	6698	21387	338	60	398	785	76	861	317	32	349	16129	6866	22995
المرقب	10653	5977	16630	200	60	260	394	54	448	98	12	110	11345	6103	17448
طرابلس	42534	32420	74954	1575	750	2325	2476	602	3078	1916	452	2368	48501	34224	82725
الجفارة	12959	9237	22196	359	139	498	735	98	833	386	76	462	14439	9550	23989
الزاوية	9138	13486	22624	187	86	273	458	105	563	236	51	287	10019	13728	23747
النقاط الخمس	7193	10309	17502	148	56	204	269	55	324	120	27	147	7730	10447	18177
ج. الغربي	7898	7784	15682	159	36	195	408	47	455	113	9	122	8578	7876	16454
نالوت	2173	1552	3725	31	8	39	65	9	74	19	4	23	2288	1573	3861
سبها	3436	2843	6279	132	52	184	238	45	283	124	17	141	3930	2957	6887
وادي الشاطئ	2277	1061	3338	69	7	76	107	10	117	41	1	42	2494	1079	3573
مرزق	1770	2057	3827	40	12	52	79	5	84	14	0	14	1903	2074	3977
وادي الحياة	1516	1196	2712	36	6	42	34	6	40	12	1	13	1598	1209	2807
غات	348	209	557	8	0	8	12	1	13	3	0	3	371	210	581
ليبيا	156259	136873	293132	4189	1800	5989	7926	1661	9587	4374	1007	5381	172748	141341	314089

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات (2006). النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006. طرابلس، جدول 3، الصفحات 113-114.